

تقرير لجنة المراجعة إلى مساهمي شركة الاسمنت العربية حول نظام الرقابة الداخلية

الجمعية العامة العادية الخامسة والستين في ١١ أبريل ٢٠٢١م

حفظهم الله

السادة / مساهمي شركة الأسمنت العربية

السلام عليكم ورحمة الله ،،،

يسر لجنة المراجعة أن تقدم لمساهمي الشركة الكرام تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر ٢٠٢٠م والمتضمن رأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة، وما قامت به اللجنة من أعمال في نطاق إختصاصها، وذلك وفقاً لنظام الشركات الصادر من وزارة التجارة ولائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية .

تلعب إجراءات الرقابة الداخلية (المتضمنة لسياسات وإجراءات وتحديد للمسؤوليات والصلاحيات) دوراً أساسياً في تحقيق أهداف الشركة ، ويندرج ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية للشركة التأكد من وجود نظام رقابة داخلية شامل وفعال لتفادي وقوع أخطاء، والرقابة على أمن المعلومات وإدارة المخاطر، و يقارن بين المنفعة والتكلفة لتفعيل الضوابط الرقابية. و تقوم الإدارة بمتابعة الإلتزام بإجراءات الرقابة وتصحيح أي قصور في نظام الرقابة الداخلية ، كما توقع الإدارة التنفيذية على الإقرار السنوي (خطاب التمثيل -LOR) عن مسؤوليتهم عن توفير إجراءات رقابة داخلية .

تنبثق لجنة المراجعة من مجلس الإدارة وتهدف الى مساعدة المجلس في تنفيذ مسؤولياته المتعلقة بالإشراف على عمليات إعداد وعرض التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلي وعملية الإلتزام بالقوانين والأنظمة . تتمثل مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة الرئيسة في :

أولاً: البيانات المالية :

حيث يتم مراجعة السياسات والاجراءات المحاسبية والتقارير المالية الربع سنوية والنهائية ، مع التركيز بصفة خاصة على مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية ودراسة توصيات المراجعين والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بمراجعة نتائج التدقيق والمخصصات اللازمة.

ثانياً: المراجعة الداخلية :

الإشراف والموافقة على أعمال المراجعة الداخلية مثل الميثاق ، والخطط، والأنشطة، والتوظيف، والبنية التنظيمية والتأكد من ضمان عدم وجود قيود أو حدود لعملها وإستقلاليتها ، و يدخل ضمن نطاق عمل المراجعة الداخلية تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ، ويتم رفع التقارير التي تتضمن نقاط الضعف إن وجدت في نظام الرقابة الداخلية و الإجراءات التصحيحية ومتابعة تصحيحها وتطويرها إلى الإدارة التنفيذية ولجنة المراجعة . وتتأكد اللجنة من وجود تعاون بين المراجعة الداخلية والإدارة التنفيذية ، وتقوم لجنة المراجعة دورياً برفع تقاريرها لمجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين.

ثالثاً: المراجع الخارجي:

متابعة أعمال المراجع الخارجي و النظر في إستقلالية وموضوعية المراجع الخارجي ، و مناقشة القوائم المالية وخطاب الإدارة لمعالجة الملاحظات، والإجتماع بشكل منفرد وبصورة دورية .

رابعاً: الإلتزام:

مراجعة مدى كفاءة نظام مراقبة الإلتزام بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة مثل المعايير المحاسبية وتعليمات هيئة السوق المالية والانظمة الاخرى التي تعمل الشركة تحت مظلتها، كما تستعرض اللجنة تقرير التأكيد المحدود المستقل وتبليغ رئيس مجلس الإدارة للجمعية العامة عن أعضاء مجلس الإدارة ذوي المصلحة الذين توجد بينهم وبين الشركة أعمال أو عقود (المعاملات مع أطراف ذات العلاقة).

الرأي عن كفاية أنظمة الرقابه الداخليه:

تقوم اللجنة في حدود مهامها بدراسة التقارير الدورية التي تعدها إدارة المراجعة الداخلية بالشركة، بالإضافة إلى مراجعة نتائج أعمال المراجع الخارجي لتقييم البيئة الرقابية بالشركة و المتمثلة في (الهيكل التنظيمي ، دراسة المخاطر، السياسات والاجراءات ، جدول الصلاحيات ، فصل المهام ، حماية نظم المعلومات ، دليل أخلاقيات وسلوكيات العمل) ، وتقوم اللجنة بمتابعة ما تتوصل اليه إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي والجهات الرقابية الأخرى من توصيات لمعالجة الملاحظات ومتابعة تصحيحها، كما أن الإدارة التنفيذية للشركة تقوم بالتوقيع على خطاب التمثيل بصفة دورية والذي يؤكد على مسؤوليتها عن الإلتزام بالأنظمة والقوانين والسياسات المعتمدة و إجراءات الرقابة، مع الأخذ في الإعتبار أن أي نظام رقابة داخلية مهما كانت درجة كفاءته وفعاليتها لايمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً حول فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة.

وبناءً عليه لم يصل للجنة ما يُظهر أي ضعف جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.

والله ولي التوفيق ،،،



عن لجنة المراجعة

م/ معترز قصي العزاوي

١١ ابريل ٢٠٢١ م

